http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1422) السنة السادسة -الاربعاء (28) كانون الثاني 2009

الآراء الـواردة في الـصفحة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

# أتـركـوهـم في مـنـافـيـهـم ولـكـن سـاعـدوهـم

فيصل عبد الحسن
المغرب

لفت نظري مقال نشره أحد الكتاب العـراقـيـين حـول ضـرورة عـودة اللاجئين العراقيين إلى بلادهم وإلا فهم غير عراقيين وغير وطنيين وغير وغير إلى آخر التسميات التي جاءت في مقاله، معتبرا أن من لا يعود لمقاومة الإرهـاب، فهو ناكر لجميل الوطن ولا يستحق المواطنة العراقية وهكذا من الأحـكـام الجاهزة،التي تذكرنا بما كان النظام السابق ينعت فيه المواطنين العراقيين الذين فروا من ظلم عهده الممتد لأكثر من أربعة عقود سود، حيث أستخدم ذلك النظام ذات النعوت المهينة للعراقيين، الذين ما تركوا الوطن إلا بسبب ما عانوه من شظف العيش ،وظلـم سياسة السلطة مع مواطنيها ، وحروبها وغزواتها غير المبررة لأقطار الجوار العـراقـي ، ولي هنـا وقـفـة مـع ما قرأته عسى ولعل أن نوضح صورة وضع هذا المغترب العراقي الذي لا يستطيع العودة لوطنه في الفترة الحالية بالرغم من توقه لهذا الوطن العزيز الذي يعيش معه ساعة بساعة ومحبته العميقة لأهل بلده .

آخـر الاسـتـطـلاعـات حـول أعـداد اللاجئين العراقيين في خارج العراق وقد بلغ عددهم بعد عام ٢٠٠٣ يربو على ٤,٤ مليون لاجئ أمـا أولئك الذين خرجوا من العراق ولم يعودوا بسبب الحصار منذ عام ١٩٩١ أو بسبب معارضة النظام السابق ، وعدم القبول بواقع حروبه الدورية، وعسكرة الحياة،فقد بلغ مليوني لاجئ، وبالطبع أن هؤلاء اللاجئين السابقين لم يعد معظمهم أيضا ، وفضلوا البقاء حيثما هم حتى يتضح الخيط الأبيض من الخيط الأسود وتستقر الحياة وتصير الحياة أكثر إنسانية مما هي عليه الآن

يعيش نحو مليونين منهم في البلدان المجاورة للعراق ومعظمهم في سوريا والأردن، في حين نـزح نـحـو ٢,٥ مليون داخل البلاد. ويقيم في الأردن ما لا يقل عن نصف مليون عراقي، وتـقـدر المفوضية العليا للاجئين عدد اللاجئين العراقيين في سوريا بنحو مليون ونصف مليون لكن عدد المسجلين لديها يبلغ ٢٠٠ ألف فقط. كما يقيم في مصر بين ١٠٠- ١٥٠ ألف لاجئ عراقي وفي الإمارات ١٠٠ ألف حسب أرقام شبه رسمية والمغرب بحدود ٣٠٠٠لاجئ ومقيم إضافة إلى دول أخرى وبأعداد اقل. ولم تعلن مصر خلافا لسوريا والأردن أي رقم رسمي للاجئين العراقيين على أراضيها وقد سجل ١٠٥٠٠ عراقي أنفسهم لدى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في القاهرة.

أرقام توجع القلب حقا ومن الأمور المضحكة المبكية أن سفارة العراق في الأردن على سبيل المثال لا تصرف مبلغ ٩٠٠ (تسعمئة دولار) للعائلة العراقية التي تقرر العودة للعراق لتدبير أحوالها كما قررتها الحكومة العراقية بل وضعوا شرطا غريبا هو أن العائلة يجب أن تمضي ٨ أشهر في الأردن ليصرف لها هـذا المبلغ والسؤال لماذا ٨ أشهر وليس مثلا ثلاثة أشهر أو شهرين أو حتى شهر واحد ؟ هناك عائلات عراقية تعاني من غوائل الجوع والبرد القارص والقهر والذل في عمان وفي دمشق والـقـاهـرة وفي كثير من عواصم الـعـالـم الـتـي ليست فيها منظمات وجماعات تهتم بشؤون اللاجئين أو مساعدتهم ، فكيف يمكنهم الصبر شهرا أو شهرين أضافيين لإكمال عدة الثمانية أشهر المطلوبة ليحصلوا على ما يمكنهم للعودة الكريمة إلى بلادهم ؟

أن الظروف القـاهـرة الـتـي تحيط باللاجئين العراقيين في دول العالم تجـبـرهـم في أحـيـان كـثـيـرة على تشغيل أطفالهم والتسول وفي أحيان كثيرة تـؤدي ببنات هذه العائلات للأسف لممارسة أعمال لا تليق بالمرأة العراقية.

أن الحلول المطروحة على الحكومة العراقية لحل مشاكل العراقيين في خارج البلاد أو داخل العراق، وهي حلول مارستها منذ سنوات بعيدة دول كـألاسكا الـنـفـطية والـتـابعة لأمـريـكـا بـعـد اقـتـطـاعـهـا من كندا وضـمـهـا عـنـوة لـلـولايـات المتحدة الأمريكية وفنزويلا وليبيا بشكل من الأشكال ، والحلول التي وضعتها هذه الدول كونها دولا نفطية ولديها مـوارد مـالـيـة مـهـمـة ، باحتساب : حصة مالية لكل فرد من أفـراد المجتمع من مداخيل البلاد النفطية ،بعد اقتطاع مبالغ خاصة بالدفاع أو الأمن وإدارات الدولة، وبما أن الفساد ينهش في دوائـر الصحة والخدمات البلدية كالكهرباء والماء الصالح للشرب ، وغيرها من خدمات ضرورية للمواطن العراقي فبالإمكان تحويل أموال هذه الخدمات ،وحتى لا تنهب من قبل الموظفين الفاسدين في قطاعات الـدولـة إلى حسابات المواطنين مباشرة ليتدبروا أمورهم والصرف من جيوبهم على صحتهم في المشـافي الخـاصـة وشـركـات الكهرباء الخاصة والتعليم الخاص ، أما أولئك الذين غادروا الوطن فلهم حقوقهم المالية التي تحول لهم أيضا لتغطية مصاريف علاجهم وتعليم أولادهـم ومـا يتبقى من حصصهم المالية لمعيشة الكفاف الكريمة في دول لجوئهم أو بمعنى آخر أتركوا الناس في منافيهم ولكن ساعدوهم ليحيوا حتى يتعافى العراق تماما مما لحق به من دمار

أن صناديق الضمان الاجتماعي في البلدان الأوربية كالسويد وهولندا وألمانيا وبريطانيا وباقي الدول في الـعـالـم الـتـي تحـتـرم مواطنيها وحياتهم ومستقبل أولادهـم حري بنا أن نتعلم منها لوقف عذابات العراقيين في داخل العراق وخارجه ونحل مشاكل مواطنينا بعيدا عن المناورات السياسة والاختلافات أو حسابات هـذا من حزبي وذاك من عدوي ونعتبر بمن سبقونا في هذا المضمار، فالدول تبنى بالعقول النقية المتفتحة التـي تستفيد من تجارب غيرها حتى تندمل جروح العراقيين ونتدبر أمرنا ولا يشكك أحد ما في اعـز مـا يؤمـنـون بـه وطنهم وحلم العودة إليه.

# قـبـل الإنـتـخـابـات

فراس طارق مكية

يشهد العراق في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٩ انتخابات مجالس المحـافـظـات في ١٤ محافظة بعد أن تقرر تأجيلها في محافظة كركوك لحين الإنتهاء من اجراءات التسوية فيها و حسم وضعها الدستوري و بعد أن استثنيت محافظات إقليم كردستان و هذا أول الوهن في أي عملية انتخابية إن لم تشمل جميع الوحدات الإدارية في الدولة، و لكن بالرغم من ذلك تكتسب هذه الإنتخابات أهمية استثنائية بالغة فهي أول استبيان حقيقي لميزان القوى السياسية بعد استقرار عملية بناء الدولة و استتباب الأمن إلى حد كبير في ظل التسابق الجماعي على المشاركة بل و الانغماس في العملية السياسية بعد استنفاد و استفراغ دعاوى التهميش و الإقصاء ما يعزز العملية السياسية و يساهم في استقرار البناء السياسي للدولة في ظل انهيار جميع طروح المقاطعة سواء للإنتخابات أو العملية السياسية ككل أو الدولة الجديدة برمتها و التي نجحت في فرض شرعيتها على جميع مكوناتها بالنهاية و انتصرت على حرب المقاطعة السياسية – الواجهة الإعلامية لحرب الإرهـاب، كما أن انتظام عملية الإنتخاب و ديمومة الإنتخابات يمثل تكريسا لعملية البناء الديمقراطي و بالتالي تكريساً لعملية بناء الدولة و ترسيخاً لتقاليد التـداول السلمي للسلطة بما يساعد على اجتثاث نفايات «ثقافة» الدكتاتورية. إن هذه الإنتخابات تأتي بعد دوران عجلة العملية السياسية و تسارعها و بعد أن اكتسب العراق دولـة و مجتمعاً تجربة سياسية غنية للغاية لا تـزال ترسم آثـارهـا بعمق في صميم الهوية الوطنية للمجتمع العراقي و هي بهذا ستكون استفتاءاً حقيقياً على القوى السياسية التي شاركت في عملية بناء الدولة و مدى صدقية كل قوة من هذه القوى مع جمهورها و ناخبيها أي أنها ستكون الميزان الحقيقي للثقل السياسي للقوى السياسية الرئيسية – مع فرصة ذهبية لدخول خجول لقوى جديدة – و ستكون الإنتخابات بمثابة تمرين لخلط الأوراق من أجل توزيع جديد للنفوذ خلف كواليس السلطة استعداداً لإعادة توزيع الكراسي حسب نتائج صفقة المحاصصة التي ستجري في انتخابات مجلس النواب في نهاية العام الحالي. و تأتي هذه الإنتخابات في ظل تصعيد و ضغط إعلامي و حماسي لإقرار نظام القائمة المفتوحة و التي جرى الإلتفاف عليها بقوائم نصف مفتوحة و هيمنة قانونية لأصوات القوائم الكبيرة على أصوات القوائم الصغيرة، و لكنها مع هذا فرضت نفسها كخطوة أولى مهمة و إن كانت صغيرة جداً لكسر الحلقة المغلقة للدكتاتوريات الحزبية التي تقبض على مقاليد السلطة بيد من حديد و للحدّ من شدة الفساد الحزبي و السياسي و بالتالي مسمار غير مرئي في نعش المحاصصة السياسية. كما ستكون هذه الإنتخابات أول انتخابات مجالس محافظات حقيقية حيث ذابت إنتخابات مجالس المحافظات الأولى عام ٢٠٠٥ في انتخابات الجمعية الوطنية و لم تدخل أصلاً في وعي الناخب العراقي و لا في حساباته وسط حالة الإستقطاب التي كانت تنهش المجتمع العراقي.

# مانريده من الانتخابات

ضياء الخالدي

لم يتبق على انتخابات مجالس المحافظات غير ايام قليلة ، والدعاية الانتخابية تأخذ اشكالا مختلفة ، ونسمع هنا وهناك عن وجود مخالفات تنكشف للاعلام الذي يشير بطريقة غير مباشرة الى مقترفيها .. هذه الاعمال كتمزيق صور المرشحين ويافطاتهم ، او اللجوء الى العاطفة الدينية والتاريخ تعبر عن فشل واضح في الاجندة السياسية وافلاس في الحضور الحقيقي بالساحة . العراقية

المواطن العراقي امتلك وعبر سنوات التغيير ثقافة لا بأس بها تمكنه من اختيار مرشحه ، ومناعة ضد كل تكتل لا يقيم وزنا للعقل والمنطق ، واغلب الوعود السابقة في الانتخابات الماضية لم تتحقق ، مما ولد ردة فعل صريحة تجاه الاحزاب المتخندقة سواء بالطائفة . او القومية التي تحكم الان

حملة الشهادات يمكن ان يؤدوا دورا اكبر في ادارة محافظاتهم ، ويكفي نوادر عن اعضاء حاليين وصلوا بدوافع لا نريد الان الخوض فيها ، ولا يملكون سوى قوة التحشيد العاطفي للناس ، وتنطبق عليهم حكاية حدثت في البرلمان العراقي زمن الحكم الملكي ، عندما كان البرلمان يناقش في احدى جلساته قضية فلسطين ووصل الجدل الى ذروته فرفع احد النواب يده ، وظن الجميع انه سيدلي بدلوه الذي بدا مثقوبا . انبرى قائلا « افكر يا سادة بالمنضدة الكبيرة داخل قاعتنا ، كيف تم ادخالها وباب البرلمان ضيق « ضحك الحضور وقال احد النواب متندرا له « ان المنضدة يا محفوظ كانت موجودة قبل بناء قاعة البرلمان « .

سندخل السنة السابعة للتغيير بعد اشهر وينبغي التخلص من تلك الصور المضحكة المبكية ، للوصول الى دولة القانون والديمقراطية ، ويكون الوعي بالمتغيرات حاضرا ، فالسلطة بانواعها هي الانموذج الذي يحتذى به المواطن ، والفساد في النخبة هو فساد على مستوى الشارع . ربما الفساد الاخير يصطاده القانون بسرعة ، اما الفساد الاول فيمكن اخفاؤه بقوة التكتلات الطائفية والصفقات السرية . ولنا مثال في الوزراء الذين تلاحقهم لجنة . النزاهة بالبرلمان ، وكأن الحضور للبرلمان بحد ذاته ادانة لهم من يمزق صورة منافس له بالتاكيد يعني انه فاشل ولا يؤتمن عند وصوله الى مبتغاه ، والاخلاق والمنطق يقولان لهذا الشخص « من يفز بالمنصب هو تكليف لرعاية شؤون الناس وليس احتفاء بشخصه « فمتى يدرك هؤلاء ؟

ووجدنا من الشعارات التي تثير السخرية عن المرشحين ، وتزودنا بانطباع سيء لوعي عضو المحافظة الجديد . منهم من كتب على يافطة دعايته الانتخابية انه اخ الشهيد البطل فلان الفلاني ، ويدعو الناس لانتخابه لان اخاه قد ضحى من اجل العراق .. اليس من الاجدر هو تعريف المواطنين بسيرته الشخصية وافعاله لتتضح صورته للاخرين.

الواقع الخدمي في البلد يحتاج الى اشخاص يعملون بجد وليس التعكز على العشيرة او الطائفة . اشخاص يفكرون بالحاضر ومشكلاته ويتركون الماضي قليلا ، فحين يتم تبليط شارع لا يهمني مدير المشروع او صاحب فكرة الاكساء ان كان يصلي بخمسة اوقات او ثلاثة او حتى لا يصلي ، فتلك الامور بين الانسان وربه ، يعاقبه او يغفر له كما يشاء ، ولكن حين يتقاعس المسؤول عن تنفيذ واجبه على اكمل وجه ، فانه قد اخطأ ، وسبب الما ومشكلة لغيره ، ! وهذا ما لا يرضاه الله ودولة القانون والديمقراطية

# قـراصـنـة الـصـومـال يـوحـدون آسـيـا

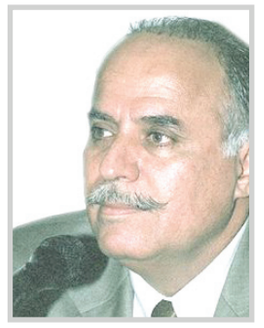

د. عبدالله المدني
البحرين

**إذا كان قراصنة البحر الصوماليون قد أعطوا بمغامراتهم المجنونة البحرية الهندية فرصة ذهبية للوجود والتحرك واستعراض إمكاناتها القتالية واللوجستية في خليج عدن، وهو ما لم يحدث منذ رحيل البريطانيين من شبه القارة الهندية في عام ١٩٤٧ أولا، ثم رحيلهم مما كان يسمى باليمن الجنوبي في عام ١٩٧٦ لاحقا، بل الأمر الذي حدا بمقدم أحد البرامج الحوارية في التلفزيون الرسمي الهندي إلى مخاطبة ضيفه (رئيس هيئة الأركان البحرية الأدميرال سوريش ميهتا) بالقول: « لقد رفعتم بتدخلكم ضد قراصنة خليج عدن رأس الهند عاليا « - علما بأن وسائل الإعلام الهندية ظلت تبخل على بحريتها بكلمات الإطراء والمديح منذ البلاء الحسن للأخيرة في حرب البنغال في عام ١٩٧١ - فان الأمر الآخر الذي تسبب فيه هؤلاء القراصنة من حيث لم يخططوا له هو توحد القوى الآسيوية ضدهم.**

### الاستغناء عن قناة السويس

فعلى الرغم من وجود مشاكل وعلاقات بينية متوترة بين بعض هذه القوى، فإنها رأت أن مصالحها العليا تحتم عليها التعاون والتنسيق والتوجه معا نحو مكافحة هذا الوباء الطاريء، خصوصا بعد حادثة اختطاف القراصنة لناقلة النفط السعودية العملاقة « سيريوس ستار « التي كانت تنقل على متنها ربع الإنتاج اليومي من النفط السعودي أو ما يساوي مليوني برميل، ومطالبتهم بعدة ملايين من الدولارات كفدية مقابل الإفراج عن الناقلة وعن طاقمها، بل خصوصا بعد قيام شركات الشحن والنقل العملاقة بالتهديد علنا بأنها قد تدرس الاستغناء عن المرور في قناة السويس و البحر الأحمر وخليج عدن لصالح الـدوران حول رأس الرجاء الصالح كما كان الحال في الماضي البعيد، وقيام شركات التأمين العالمية من جانبها برفع مبالغ التأمين على السفن العابرة لمياه البحر الأحمر وخليج عدن بنحو عشرة أضعاف.

### تعاون هندي – روسي

فمثلا في الوقت التي كانت فيه دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تعمل من اجل الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي يخول قواتها البحرية حق الوجود في سواحل عدن والـقـرن الإفـريـقـي من اجـل مكافحة وملاحقة القراصنة الصوماليين الذين ثبت بالدليل أنهم مدربون ويحسنون تـنـفـيـذ مـهـامـهـم ويمـتـلـكـون اعـتـدة متطورة، كانت دولا مثل الهند وروسيا الاتحادية تعلن صراحة أنها ستتعاون معا ضد أعـمـال الـقـرصـنـة البحرية في القرن الإفريقي دونما انتظار أي تفويض دولي، وذلك من منطلق الدفاع عن النفس (أو الـدفـاع عن المصالح الاستراتيجية)، بل أن الهند ادعت أن تدخلها يأتي بناء على طلب تلقته من الحكومة الصومالية، برغم علم الجميع بـعـدم وجـود حكومة في الصومال تحظى بالإجماع والشرعية.

### الصومال بدلا من افغانستان

والحقيقة أن مسارعة الهند وروسيا ودول الـنـاتـو و الـعـديـد من الـدول الآسيوية – كما سنرى لاحقا – إلى تكثيف عملياتها الهادفة إلى قطع دابر قراصنة البحر الصوماليين إنما ينبع مما تشكله أعمال هؤلاء من مخاطر على سلامة خطوط الملاحة والتجارة والنقل الممتدة ما بين مضيق ملقا والخليج العربي. وهي خطوط تعتبر ذات أهمية قصوى لإمداد منطقة الشرق الأقصى بالنفط والطاقة من الخليج، ولإمداد أوروبـا بمختلف البضائع والسلع المصنعة في آسيا. ويمكن القول أن المخاطر المذكورة قد زادت الآن في ضوء تقارير كثيرة بدأت تظهر منذ بعض الوقت حول مخطط تقوده منظمات إرهابية أو متطرفة كالقاعدة وطالبان وغيرهما لنقل عملياتها من الكهوف إلى البحار والمحيطات، أو بعبارة أخرى استهداف ما لم تستطع استهدافه على الأرض انطلاقا من أفغانستان باستهدافه في عرض البحر انطلاقا من الصومال.

### يمنيون في الصومال

وعلى الرغم من أن البعض لا يهضم هذه الفكرة ويعتبرها مبالغ فيها، فان سقوط بقايا هياكل الدولة الصومالية في أيدي اتحاد المحاكم الإسلامية الذي لا يختلف في مفاهيمه ورؤاه وأيديولوجيته عن حركة طالبان الأفغانية المدحورة، ثم نمو هذا التنظيم وقدرته على تشطير الوطن وفق أسس قبلية وفئوية على النـمـط الأفـغـانـي، فضـلا عـن اتخاذ الكثيرين من أبـنـاء اليمن المتطرفين للصومال كمكان للتحرك بحسب ما أشارت إليه عمليات مطاردة القراصنة والتحقيق معهم، يعزز الفكرة السابقة.

### مسودة قانون امام البرلماني الياباني

بعيدا عن الهند وروسيا اللتين اشرنا إلى تصميمها على التعاون من اجل مكافحة أعـمـال ومظاهر القرصنة البحرية وتأمين سلامة خطوط الملاحة البـحـريـة، فـان الـيـابـان ظهرت أيضا معنية بـالأمـر كـثـيـرا، بـل أسـفـت لأن المجتمع الدولي لم يتحرك في الوقت المناسب ضد هـؤلاء الخـارجـيـن على القانون. ولعل أفضل دليل على صحة ما نقول هو تقدم الحكومة اليابانية بمسودة قرار إلى البرلمان حول منحها صلاحيات استثنائية لإرسال قوات وسفن حربية إلى سواحل شرق أفريقيا لحماية سفن اليابان التجارية وناقلاتها من الاعتداء. أما الدليل الآخر فنستمده مما قاله البروفسور ريتشارد تانتير وهو أستاذ مساعد في المعهد البحري للأمن و الاستقرار في طوكيو وهو : أن اليابان تمتلك اليوم فرصة غير مسبوقة وقد لا تتكرر ليس فقط لنيل شرف التصدي للقراصنة أو قيادة دول العالم في هذا الشأن، وإنما للذهاب ابعد من ذلك عبر تبني سياسة خارجية جديدة تقوم على دفاع طوكيو عن مصالحها الاستراتيجية بنفسها أينما كانت تلك المصالح. والمعلوم أن طوكيو، وعلى ضـوء تـسـارع الأحـداث والـوقـائع في خليج عدن، سارعت قبل نحو شهر إلى إنشاء وحدة ضمن وزارة خارجيتها معنية تحديدا بـالأمن البحري، الأمر الذي وصفه الكثيرون بالتحرك الجاد الذي يحمل مؤشرات عديدة وليس مجرد خطوة بيروقراطية.

### التفكير في كيفية مكافحة القرصنة

وهكذا فانه يمكن القول أن قراصنة الـصـومـال عـجـلـوا في حـدوث أمر ظل يشغل بـال الحكومات اليابانية المتتابعة ومعها رجالات صناعة النقل وبـنـاء السفن منذ أكـثـر من عقد من الزمن، ألا وهو كيفية مكافحة القرصنة البحرية، ولاسيما في مضيق ملقا و مياه شرق المحيط الهندي التي شهدت حوادث اختطاف أو احتجاز لناقلات ترفع العلم الياباني أو محملة بنفط وبـتـروكـيـمـاويـات لـصـالـح شركات يابانية.

### خيارات محدودة امام البرلمان الياباني

صحيح أن طلب الحكومة اليابانية من البـرلمـان لم يبت فيه حتى الآن، إلا أن مسارعة دول كثيرة وبعضها خصم لليابان مثل الصين أو منافسة لها على صعيد التصنيع والتصدير والاستحواذ على الطاقة مثل كوريا الجنوبية ودول الاتحاد الأوروبـي قد لا يترك خيارا للبرلمان سوى الموافقة، أو في أفضل الأحوال اقتراح أن تواكب سفن البحرية اليابانية الناقلات في ذهابها وإيابها من اجل حمايتها ودرء المخاطر عنها.

### الوقت ليس في صالح اليابانيين

ومجمل القول في هذا السياق أن الوقت يمر بسرعة وهو ليس في صالح اليابانيين – مثلما قال أحد ساسة الحزب الحاكم – والذي أضاف أيضا: « أننا نضيع وقتنا في الجدل حول استصدار قانون أو تفويض برلماني اليابان في الشهر الماضي إلى القيام بمبادرة مشتركة مع الولايات المتحدة وبريطانيا لاستصدار تفويض دولي يتيح للدول الثلاث وغيرها باستخدام القوة ضد قراصنة الصومال.

### سجال برلماني طويل في كوريا الجنوبية

وعلى الرغم من أن كوريا الجنوبية لا يكبلها دستور يحظر على قواتها المشاركة في عمليات عسكرية فيما وراء البحار، أي عكس اليابان، فان قرار إرسال مدمراتها الحربية إلى مناطق بعيدة خضع لسجال برلماني طويل، خصوصا وأن الحدث جاء مباشرة بعد الفرح الذي عم البلاد بعودة أكثر من أربعة آلاف جندي كوري جنوبي من دورهم المشرف في شمال العراق كجزء من قوة التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وهنا أيضا فان عوامل مثل تنافس القوى الآسيوية بين بعضها البعض، و الحرص على سلامة حركة الملاحة والتجارة منها إلى أوروبـا وبالعكس، وسقوط ناقلات تابعة لبلدان أخرى بسهولة في أيدي القراصنة، بـل وأيـضـا تسجيل حـالات عـدة في العـامين الماضيين وقعت فيها سفن صيد كورية جنوبية ضحية لاعتداءات القراصنة الصوماليين، لعبت كلها دورا في مسارعة سيئول إلى اتخاذ قرار يقضي بإرسال مدمراتها البحرية الخمس المزودة بالصواريخ والناقلة للمروحيات بطريقة دورية إلى مناطق القرصنة قبالة الساحل الصومالي، لكن مع تعليمات مشددة بعدم الالتحام مع القراصنة إلا عند الضرورة القصوى. وطبقا للمصادر الكورية الجنوبية، فـان واشـنـطـون وطـوكـيـو سـتـتـولـيـان التنسيق معها حول تزويد المدمرات الكورية الجنوبية بالطاقة والطعام والاحتياجات الفنية.

### الصين غير مستثناة

وما قلناه في الأسطر السالفة ينطبق إلى حد ما على الصين. فالأخيرة التي تزايد اهتمامها في السنوات الأخيرة بأفريقيا ووجدت في القارة السوداء ما يستحق الصراع من اجل الاستحواذ، وجدت نفسها فجأة أنها مثل غيرها من الـدول غير مستثناة من إجـرام القراصنة وعنفهم، برغم كل ما قدمته ذات يوم من أسلحة وعتاد إلى حركات راديكالية في زيمبابوي وظفار وشرق الكونغو أو إلى حكومات ماركسية في إثيوبيا و تنزانيا و أريتيريا.

فإذا ما اتخذنا كل هذا في الحسبان، مضافا إليه التنافس التقليدي ما بين الهند والصين والعداء التاريخي ما بين الصين واليابان والتنافس الجديد ما بين الصين و أوروبا، لوجدنا أن خطوة بكين في الأسبوع الماضي بتحريك سفنها الحربية نحو مياه المحيط الهندي وخليج عدن لها ما يبررها.

### الدولة الرائدة في تصدير العاملين على ظهور الناقلات

وأخـيـرا نأتي إلى الفلبين التي ربما لا تقارن بغيرها من الدول لجهة عدد مواطنيها الذين قضوا في حوادث القرصنة الأخيرة. فباعتبارها احدى الدول الرائدة في العالم في تصدير العمالة الفنية المدربة على الإبحار فوق ناقلات النفط العملاقة ولا سيما المتجهة إلى أو القادمة من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فان أكثر من ١١٠ من رعاياها اختطفوا أو احتجزوا منذ شهر يوليو المنصرم. وحتى الآن لم يفرج سوى عن ٦١ بحارا إضافة إلى جثة قتل صاحبها بعد مشادة مع القراصنة.

ولأن الفلبين تمد عالم الشحن والنقل بنحو ثلث إجمـالي العاملين في هذا القطاع كبحارين أو كفنيين، ثم لأن ما يضخه هؤلاء سنويا في الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة يتجاوز ٢,٢ بليون دولار من اصل ١٤ بليون دولار (أو عشرة بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) يضخه فلبينيو المهجر ككل. فان مانيلا بدت قلقة ربما أكثر من غيرها من تطورات الأحـداث في القرن الإفريقي، خصوصا في ظل حالة الكساد العالمي الذي تأثرت به الفلبين كغيرها من جاراتها في صورة ازدياد أعداد العاطلين.

ومن القرارات التي لجأت إليها إدارة الرئيسة الفلبينية غلـوريـا أرويـو ماكاباغال لحماية رعاياها العاملين على ظهر الناقلات العابرة في مناطق القـرصـنـة: مطـالـبـة مـالـكـي السفن الاجنبية المستخدمة للعمالة الفلبينية بأن يسمحوا لهؤلاء بمغادرة السفينة الناقلة في محطات ما قبل الوجهة النهائية، إذا ما استشعروا بمخاطر تنتظرهم في محطة الوجهة النهائية.

وقد هاجم الكثيرون من ملاك السفن وأربـاب الشـحـن هـذا الـقـرار، بل ووصفوه بالقرار الاعتباطي الذي لا يحقق أي شيء، مضيفين أنه كان من الأجدى لو أن حكومة السيدة ماكاباغال طالبت واشنطون بتوفير سفن عسكرية لحماية الناقلات التي يعمل عليها بحارة فلبينيون.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com